

إيضاح المبهم

(من)

معاني السمل

في علم المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة الشيخ أحمد الدمنهري
تفمده الله برحمته آمين

(ويليه شرح العلامة الأخضري على سلمه المذكور)

(نفع الله بهما آمين)

(وعليهما بعض حواش شريفة توضح المقام)

(طبع بمطبعة)

مُصْطَفَى الْبَنَانِي أَلْمَدِينِي وَأَوْلَادُهُ بِمُخَصَّر

رمضان - ١٣٤٢ هـ

(قوله الذي قد أخرجاً)
 بالف الاطلاق وقد
 فسر الشيخ المولى
 الاخراج بالاظهار
 والاحسن أن يفسر
 بالايجاد لانه أبلغ من
 الاظهار ولان شأن
 الاظهار أن يكون
 لموجود قبل وماهنا ليس
 كذلك وقد للتحقيق
 ومن المعلوم أن الموصول
 مع صلته في قوة المشتق
 فقوله الذي قد أخرجاً
 في قوة المخرج ولم يعبر به
 مع ورود اطلاقه عليه
 تعالى خلافاً لمن زعم
 عدم وروده قال تعالى
 والله مخرج ما كنتم
 تكتمون لعله لعدم
 شهرته وعدم ذكره في
 الاسماء الحسنى المعروفة
 اهـ باجورى (قوله
 نتائج الفكر) أى
 النتائج التى تنشأ عن
 الفكر والنتائج جمع
 نتيجة وهى لغة الثمرة
 والفائدة واصطلاحاً
 القول اللازم من تسليم
 قولين لذاتهما كما
 يصرح به كلام الشيخ
 المولى فى شرحه الكبير
 فى باب القياس (قوله
 لارباب الحجاء) متعلق
 بقوله اخرجاً والارباب
 جمع رب

وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله
 وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام (وبعد) فيقول أحمد الدهمورى بلغه
 الله الآمال ورزقه التوفيق فى الاقوال والافعال قد سألتى بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق
 شرحاً يكون فى غاية اللين وأن لا أزيد على حل ألفاظه ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه فأجبت
 لذلك مستعينا بالقادر المالك مسمياله (بإيضاح المبهم من معانى السلم) طالباً من السميع البصير أن ينفع
 به كما نفع باصله أنه على ذلك قدير * قال رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى قد أخرجاً * نتائج الفكر لارباب الحجاء
 وحط عنهم من سماء العقل * كل حجاب من سحاب الجهل
 حتى بدت لهم شمس المعرفة * رأوا مخدراتها منكشفه

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بحمى صفاته وعرفاً فعل ينبى عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على
 الحامد أو غيره * والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً مع ابدال الحامد بالشاكر وعرفاً صرف العبد جميع ما أنعم
 الله به عليه الى ما خلق لاجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفاً والنسبة بين
 الثلاثة فى رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الافهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى
 أظهر والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل
 متغير حادث والفكر حركة النفس فى المعقولات وحركتها فى المحسوسات تخيل والأرباب جمع رب والمراد به
 هنا صاحب الحجاء العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لارباب العقول نتائج أفكارهم وفى
 ذكر النتائج براعة استهلال (وفى البيت سؤالان * الاول) لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعل (الثانى)
 لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم * والجواب عن الاول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه
 ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية * وعن الثانى بان المقام مقام الحمد
 وان كان ذكر الله أهم فى نفسه فقد تمت الاهمية العارضة على الاهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التى هى مطابقة

(قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الى آخره من عطف السبب على المسبب أو المعاول على علتها الغائية كما يفيد كلام الشيخ الملو في شرحه الكبير اه باجوري (قوله مادام الخ) ماصدرية بمعنى أنها آلة (٣) في سبك ما بعدها بمصدر ظرفية

فلذلك فسرت بمدة فالعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال صلى عليه الله دائما وأبدا جريا على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك وبردون التأيد وقوله الخا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله بخوض) فيه مجاز عقلى لان فيه اسناد الشئ لغير من هو له فان الخافض حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تسألون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربه عليه السلام وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الاولى ليشمل كل مؤمن ولو

الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن في قوله من صماء العقل بمعنى عن وهى ويجرورها بدل عما قبله أى أزال عن عقولهم الذى هو كالماء بجامع كون كل منهما محلا لظاوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى المعانى والاسرار وكواكب السماء حسية والأصل من عقل كالماء خذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقييده عليه وهذا العمل جار فى قوله من سحاب الجهل اذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالماء كل سحاب أى حائل من الجهل الذى هو كالماء (وفى هذا البيت سؤالان * الأول) عطف حط على أخرج من أى قيل (الثانى) أن الجهل أمر عدى والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدى بالوجودى * والجواب عن الأول أنه من قيل عطف السبب على المسبب لان ازالة الحجاب سبب فى اظهار النتائج * وعن الثانى بان الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية للحط (قوله شمس المعرفة) أى معرفة كالشمس ففعل به ما تقدم والمخدرات المستترات لان الخدر معناه السترو منكشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شمس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان * الأول) أن البيت الاول يعنى عنه * الثانى كان الاول بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الاول بجنبه أو يذكره بجنب الاول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب * والجواب عن الاول أن النتائج فى البيت الاول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا وما فى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يعنى البيت الاول عنه * وعن الثانى بانه قدم البيت الاول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الاول * ثم قال (نحمده جل على الانعام * بنعمة الايمان والاسلام * من خصنا بخير من قد أرسلنا وخير من حاز المقامات العلى * محمد سيد كل مقتضى * العربى الهاشمى المصطفى صلى عليه الله مادام الخا * يخوض من بحر المعانى لجبا * واله وصحبه ذوى الهدى * من شهبوا بأنجم فى الاهتدا)

أقول جدا ملوى سبحانه وتعالى جدا مطلقا أولا وحده جدا مقيدا ثانيا ليحصل له الثوابان المندوب على الحمد الاول والواجب على الحمد الثانى ويكون شاكر اربيه على إلهامه للحمد الاول لان إلهامه إياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا * ومعنى البيت ثنى عليه سبحانه وتعالى لاجل انعامه عليهما تين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهجعة من النار (وفى البيت سؤالان * الاول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية (الثانى) لم حمد على الانعام الذى هو الوصف ولم يحمد على النعمة * والجواب عن الاول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهى متجددة فناسب أن يحمد بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية * وعن الثانى بان الحمد على النعمة يؤهم اختصاص الحمد بهادون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول يدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وحاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلو الرفيعة ومحمد صلى الله عليه وسلم يدل من خير والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولى أمر العالم بأسره والمقتضى المتبع بفتح الباء واذا كان سيدا للمتبوعين فهو سيدا لنابعين من

عاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شهبوا الخ لان التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما يأتى وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجوري

الشرط ووجه الاندفاع
أن مضمون الجزاء في
الحقيقة الاخبار
بالكون المذكور
لأنه ولا شك أنه
مرتب على فعل الشرط
نعم يرد حينئذ أنهم
نصوا على أنه يجب
حذف الفاء إذا كان
المحذوف قولاً ويجاب
بان هذا ليس متفقاً
عليه بل طريقة بعضهم
فيكون المصنف قد
جرب على الطريقة
الأخرى القائلة بعدم
وجوب حذف الفاء كما
نقله بعضهم عن جمع
المواضع للسيوطي
وأشار المصنف بهذا إلى
ثمرة هذا الفن التي هي
أحد المبادئ العشرة
وقوله عن غي الخطأ
متعلق بقوله يعصم
والغي الضلال وهو ضد
الهدى كما في القاموس
وغيره سواء كان عن
عمد أو عن سهو والخطأ
الضلال إذا كان عن
سهو وقيل إذا كان
عن عمد وقيل مطلقاً
ففيه ثلاثة أقوال
حكاه صاحب القاموس
فعلى الأولين تكون
إضافة الغي إليه من
إضافة العام للخاص كما
في شجر أراك وهي

باب أولى والعربي نسبة للعرب والهاشمي نسبة لبي هاشم والمصطفى المختار والصلاة في اللغة العطف فان
أضيف إلى الله سمي رحمة أو إلى الملائكة سمي استغفاراً أو إلى غيرهما سمي دعاءاً والحق تقدم أنه العقل
واللجج جمع لجة وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعاني الصعبة وآل النبي في مقام الدعاء
كل مؤمن تقي وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى محبب وهو من اجتمع به ﷺ مؤمن به وذو جمع ذو بمعنى
صاحب أي أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أي في قوله ﷺ أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
حذف الفاعل هنا للتعظيم (وفي هذه الآيات الأربع أربعة أسئلة الأول) مادلول الضمير في خصنا
(الثاني) أن قوله بخير من قدر أسلاً يفيد معنى قوله سيد كل مقتني فما وجه عدم الاختصار عليه (الثالث)
أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجزا من بحر المعاني مع أن الأولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على
الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ وهو أبو بكر فالجواب عن الأول أن
مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الاجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار
بدليل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالأشد
إكراماً له ﷺ وعن الثاني بان في الوصف بالسيادة اشعاراً بعموم رسالته ﷺ وإن الأنبياء والمرسلين
من أمة ﷺ فهو متولى أمر الجميع وعن الثالث بأن القيد في الصلاة ليس مراد بل المراد التعميم في جميع
الأوقات وعن الرابع بان الصلاة ثبتت على الآل نصاً في قوله ﷺ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد الحديث وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقضى ذلك التقديم ثم قال

﴿ وبعد فالمنطق للجنان ﴾ نبتة كالنحو للسان

في عصم الأفكار عن غي الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء

فهاك من أصوله قواعد ﴾ تجمع من فنونه فوائد

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما في قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما في قولك دار زيد بعد
دار عمرو ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار
أن مكانه في الرقم بعده وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر فلا يؤول في أول الكلام والمنطق مصدر
ميمي يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الإدراك والمراد به هنا الفن للتألف فيه هذا الكتاب
سمى بهذا الاسم لأنه يقوى الإدراك ويعصم عن الخطأ فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في
فكره فن راعي قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفكر كما أن من راعي قواعد النحو لا يتطرق
إليه الخطأ في المقال وإلى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان ﴾ نبتة كالنحو للسان في عصم الأفكار
أي بحفظها عن غي الخطأ والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية وإضافة غي إلى الخطأ من
إضافة العام إلى الخاص إذا غي الضلال والخطأ نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من إضافة الصفة إلى
الموصوف فالصدر بمعنى اسم المفعول أي المفهوم الدقيق والفظا بكسر الفين والمعنى أن من تمكن من هذا
الفن صار النظر من المعاني المستورة ضرورياً مكشوفاً واضحاً وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهاك
اسم قول بمعنى خذ وقواعد معدولة ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعية أي خذ قواعد هي بعض
أصوله أي قواعد إذا القاعدة والأصل بمعنى واحد وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة
الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والقواعد جمع
فائدة وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعاً والفروع تستل على
فوائد ثم قال

المسماة عندهم بالاضافة التي للبيان وأما على الأخير فهي من إضافة أحد المترادفين للأخر فسط ما لبعضهم هنا ما باجوري (سميت

سميته بالسلم المتورق * يرقى به سماء علم المنطق * والله أرجو أن يكون خالصا

لوجه الكريم ليس قالصا * وأن يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين للأول بنفسه وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم ماله درج يتوصل به من سفلى الى علو واستعماله في المعاني مجاز والمتورق بتقديم النون المزين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التي نظمها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصا من الرياء فقال والله أرجو أن يكون الخ والناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدى وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدى من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه فان قدر على ذلك فتوسط وان قدر على اقامة دليلها فنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته * ثم قال

(فصل في جواز الاشتغال به)

(والخلف في جواز الاشتغال * به على ثلاثة أقوال * فابن الصلاح والنووي حرما

وقال قوم ينبغي أن يعامى * والقولة المشهورة الصحيحة * جوازه لكامل القريحه

ممارس السنة والكتاب * ليهتدى به الى الصواب)

أقول ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارح في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب فيها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان * ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح * ومنها النسبة وتقدمت في قول المتن نسبته الخ * ومنها الحكم وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادئ في الشرح المذكور * واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الأول) المنع منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح (الثاني) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي قائلا من لم يعرفه لاثقة بعلمه أي لا يأمن الدهول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التي تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذي القريحة قوى الفطنة ممارسا للكتاب والسنة جاز الاشتغال به والافلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالندي في طوابع البيضاوي وأما الخالص منها كمختصر السنوسي والشمسية وهذا التأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم * ثم قال

(أنواع العلم الحادث)

(ادراك مفرد تصور علم * ودرك نسبة بتصديق وسم * وقدم الاول عند الوضع

لانه مقدم بالطبع * والنظري ما احتاج للتأمل * وعكسه هو الضروري الجلي

ومابه الى تصور وصل * يدعى بقول شارح فلتبتهل

ومالتصديق به توصلا * بحجة يعرف عند العقلاء)

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فانيانه بالحادث بعد ذلك تأ كيدوا إيضاح المبتدى والعلم معرفة المعلوم ثم انه ينقسم الى تصور والتصديق وكل منهما الى ضروري والى نظري فالاقسام أربعة فان

(قوله وقدم الاول الخ)

أي وجوب باصناعيا كما

صرح به المصنف في

شرحه واذا كان كذلك

فالاولى قراءة الفعل في

عبارته بصيغة الامر

ليفيد ذلك وان صح

قراءته بصيغة الماضي

المبنى للمجهول على أن

المعنى أن العلماء قدموه

والمراد أنه يجب تقديم

ما يتعلق بالتصور على

ما يتعلق بالتصديق

(قوله عند العقلاء) أل

فيه للعهد والعهود

أرباب هذا الفن وبهذا

يندفع ما قد يقال أن

العوام لا يعرفون أن

الموصل للتصديق يسمى

حجة مع انهم عقلاء

كذا استفاد من كلام

الشيخ المولى الآتة

قال بعد أن فسر العقلاء

بأرباب هذا الفن

وأل في العقلاء للكمال

وناقشه بعض المحققين

في انه يقتضى أن أرباب

غير هذا الفن ليسوا

كاملين في العقل قال

وعمومه ظاهر الفساد

اه باجورى

(قوله يدعونها دلالة المطابقة) أى يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أولوضعه على ما تقدم والاضافة فى قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وما لزم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والقاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ الملوى من أن القاء واقعة فى جواب أما المحذوقة والتقدير وأما ما لزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لأنه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم وما واقعة على شئ لاعلى لازم والا لصاع قوله لزم والاضافة فى قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير فى قوله فهو التزام رعاية للخبر

كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام فى قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد البيت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعاقب المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام أن التصديق هو التصورات الاربعه فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف فى كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع ثم انك اذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتعامهما أو تعامهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصور على التصديق لانه مقدم عليه طبعافى تقدم وضعها وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين أن النظرى من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو ما لا يحتاج الى ذلك فالاقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضرورى ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظرى ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظرى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرّر علم انحصار العلوم فى التصورات والتصديقات ولكل منهما مبادى ومقاصد * فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فى المنطق فى هذه الابواب الاربعه وأما بحث الدلالات ومباحث الالفاظ فاما ذكر فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر الى أقسام القياس الخمسة عدل الابواب ثمانية ومن عدمها مباحث الالفاظ مستقلا كانت الابواب عنده تسعة ثم ان المناطق اصطلاحا على تسمية اللفظ المقاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصور البيت واصطلاحا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق حجة أى قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وبالتصديق البيت * ثم قال

(أنواع الدلالة الوضعية)

(دلالة اللفظ على ما وافقه * يدعونها دلالة المطابقة وجزئه تضمننا وما لزم * فهو التزام ان بعقل التزم) أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله فى البيت دلالة اللفظ ومراده فى البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله فى الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره فى الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم للمعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم للمعهود مدلول * والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كمثل المتقدم أو غير لفظ كالدهان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا ودلالة النقوش على الالفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحجرة على الجمل والصفرة على الوجمل ومثال العقلية دلالة العالم على موجدته وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والاسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض وأح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصراخ والمختار من هذه الاقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقة وتضمنية والتزامية فالاولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالة على جزء المعنى فى ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق فى ضمن الحيوان الناطق

والثالثة دلالة على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت الاولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوي لان الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه والثانية دلالة تضمن لان الجزء في ضمن السكل والثالثة دلالة التزام لان المفهوم خارج عن المعنى لازم له وقوله ان بعقل التزم أشار به الى أن اللازم لا بد أن يكون لازما في الذهن سواء لازم مع ذلك في الخارج كزوم الزوجية للاربعة أم لا كزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما في الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمي بذلك عند الاصوليين فالبناء في قوله بعقل بمعنى في والمراد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ثم ان كلامنا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمها كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهني وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهني والله أعلم * ثم قال

(فصل في مباحث الالفاظ)

(مستعمل الالفاظ حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فأول ما دل جزؤه على جزء معناه بعكس ما تلا * وهو على قسمين أعني المفردا * كلى * وجزئى حيث وجد

فهم اشتراك الكلى * كاسد وعكسه الجزئى)

أقول اللفظ اما أن يكون مهيلا كدبر أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهملة ولذلك أهمل المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالاول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثاني ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعني ما هو في قوة المفرد وما كان محضاً يأتي في المعارف والقضايا والاقية والمقصود هنا المفرد قسمان جزئى ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلى ان لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالاسد وهو ستة أقسام كلى لم يوجد من أفراد فرد وكلى وجد منها فرد وكلى وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الاول وهو الذى لم يوجد من أفراد فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثاني وهو الذى وجد من أفراد فرد اما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهي كالانسان أو مع عدم التناهي كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى (فائد) اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالكلى والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز فان قلت كان الاولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لانه جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً * فالجواب أن معنى المركب ثبوتى ومعنى المفرد عدمى والاثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عن تقديمه الكلى على الجزئى وقوله على جزء معناه بتحريرك الزاى بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم * ثم قال

(وأولا للذات ان فيها اندرج * فانسبه أو لعارض اذا خرج * والكليات خمسة دون انتقاص

جنس وفصل عرض نوع وخاص * وأول ثلاثة بلا شطط * جنس قريب أو بعيد أو وسط)

أقول مراده بالاول الكلى في قوله كلى أو جزئى يعنى أن الكلى ان كان داخل في الذات بان يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ يقال له كلى ذاتى كالحوان والناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجاً عن الذات بان لم يكن كذلك يسمى كلى عارضياً كالماشى والضحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كالنسان فهو ذاتى بناء على ان الذاتى ما ليس بعرضى والكلى الذاتى اما أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها أو مختصاً بها فالاول يسمى جنساً كالحوان بالنسبة للانسان والثانى يسمى فصلاً كالناطق بالنسبة له والكلى العرضى اما أن يكون مشتركاً أو مختصاً فان كان مشتركاً بين الماهية وغيرها يسمى عرضاً اما كالمشى بالنسبة للانسان

(قوله مستعمل الالفاظ
الح) أى المستعمل منها
فلاضافة على معنى من
وخرج عن ذلك المهملة
فلا ينقسم الى ذلك لانه
لا معنى له حتى يقال فيه
المركب ما دل جزؤه على
جزء معناه والمفرد ما لا
يدل جزؤه الى آخره
(قوله حيث وجد) أى
فى أى تركيب وجد فيه
المفرد فهى حيثية
اطلاق كما فى نظيره
والانف فيه للاطلاق اه
باجورى

الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شط أي بلا زيادة يعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شط لا بشط لان حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء مع الشط الدال مجموعهما على ملائمة الثلاثة للشط وانما قدمت الباء ترينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بان لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلا فيعرف اهـ باجوري (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمي) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لأنه منسوب للرسم الذي هو هو أجيب بانه منسوب للرسم اللغوي وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد

وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلبي الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه السكليات الجنس التي هي مبادئ التصورات المشار اليها بقوله والسكليات البيت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحیوان بالنسبة للانسان و بعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنمى بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال (فصل في بيان نسبة الالفاظ للمعاني)

(ونسبة الالفاظ للمعاني * خمسة اقسام بلا نقصان تواطؤ تشاك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف) أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعدد او على كل فالمعنى اما أن يكون واحدا أو متعدد فالاقسام أربعة فثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الاول ان اتحاد المعنى في أفرادها يسمى كليا متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف سمي كليا مشككا كالبياض فان معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلا والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الاقسام الخمسة التي ذكرها في قوله ونسبة الالفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال (واللفظ اما طلب أو خبر * وأول ثلاثة ستذكر

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي التماس وقعا) أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كز يد قائم وان وجد معناه به فهو طلب أي انشاء كقولك اعلم يا زيد والأول يأتي عند قوله ما احتمل الصدق لذاته جري * البيت والثاني ثلاثة أقسام لانه ان كان من مستعمل كقول المخدوم لخادمه اسقني ماء فهو أمر وان كان من الادنى كقول الخادم لسيده أعطني درهما فهو دعاء وان كان من مساوي يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطني عمامتي وهذا معنى قوله واللفظ اما طلب أو خبر البيتين وفي هذا المبحث كلام في علم الاصول * ثم قال

(فصل في بيان الكل والسكليات والجزئية) (الكل حكما على المجموع * ككل ذاك ليس ذا وقوع * وحيثما لكل فرد حكما فانه كلية قد علما * والحكم للبعض هو الجزئية * والجزء معرفته جليه) أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الازهر عاماء اذ فهم من لم يشم للعلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الافراد كقولك بعض أهل الازهر عاماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالسمر والحيط للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل وأشار المصنف بقوله ككل ذلك الخ الى حديث ذي اليمين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب السكليات لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان * ثم قال

(فصل في المعرفات) معرف الى ثلاثة قسم * حد ورسمي ولفظي علم * فالحد بالجنس وفصل وقعا والرسم بالجنس وخاصة معا * وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا وناقص الرسم بخاصة فقط * أو مع جنس أبعد قد ارتبط وما بلفظي لديهم شهرا * تبديل لفظ برديف أشهر) أقول لما قدم الكلام على مبادئ التصورات وهي السكليات الخمس أخذتكم على مقاصدها وهي القول

الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول الشارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا في معرفة المعرفة بفتح الراء كالحیوان الناطق في تعريف الانسان فان معرفته سبب في معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص ومعرفة باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغنفر بالاسد ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم * ثم قال

﴿وشرط كل أن يرى مطردا * منعكسا وظاهرا لا أبعدا * ولا مساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحرزا * ولا بما يدرى بمحدود ولا * مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود * ولا يجوز في الحدود ذكر أو
* وجاز في الرسم فادراروا﴾

أقول شرط المعرفة أن يكون مطردا منعكسا أي جامعاً لأفراد المعرفة مانعاً من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وان يكون ظاهراً كتعريف الحنطة بالقمح وأما إذا كان أبعد منه كتعريف الاسد بالغنفر أو مساوياً كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوجة والزوجة بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بالفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالجار فان وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وأن لا تتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضئة صح التعريف وادخال الاحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بانه الاسم المرفوع لان الرفع حكم من أحكامه لان المعرفة بفتح الراء يتوقف على اجزاء التعريف واذا جعلنا الحكم جزءاً منها والحال أنه يتوقف على المعرفة بفتح الراء لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التي للشك في الحد كقولك في تعريف البليد هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أي اما هذا واما هذا وأما أو التي للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرفة قسمان كذا وقسم كذا فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين اثنين متخالفين مثله تعريف النظر بالسكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن يعني أن النظر قسمان الاول الفكر المؤدى الى العلم والثاني الفكر المؤدى الى غلبة ظن وأما في الرسم فيجوز دخولها كقولك في تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك * ثم قال

﴿باب في القضايا وأحكامها﴾

﴿ما احتمل الصدق لذاته جري * بينهم قضية وخبراً﴾

أقول لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها أخذ يتكامل على مبادئ التصديقات وهي القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر وتعرف بها مركب احتمال الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون

(قوله ولا مشترك الخ)
أي ولا بمشترك لفظي
خلا من القرينة المعينة
للمراد كان تقول في
تعريف الشمس هي
عين فلوجدت القرينة
المذكورة كان تقول
فيما ذكر هي عين
تضيء في الآفاق لم يمنع
التعريف به ومحل
الامتناع اذا لم يرد بذلك
المشترك جميع المعاني
التي وضع لها والاجاز
التعريف به كتعريف
القضية بانها قول الخ
والقول مشترك بين
المعقول والمفوض والمراد
في التعريف المذكور
كل منهما اه باجوري

والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجملة نظرا لكونها قسما وسيأتي الكلام على الاول في قوله وان على التعليق الخ (قوله والاول) أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والاولى نظرا لكونها قسما كما تقدم في نظيره وقوله اما مسور أي بالسور الكلي أو الجزئي وقوله واما مهمل أي من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاطاعة بجميع الافراد أو ببعضها في الجملة ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على الاطاعة بجميع الاوضاع أي الاجوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلها وقد يكون كما سيأتي سمي بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكابها أو بعضها بجوامع الاطاعة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطق (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابي واما سلبى فاقسامه اربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجورى

الواحد نصف الثمانية لانا لو نظرنا الى ذات الخبر لرأينا أنه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن الخبر والواقع فالقطع باحد الامرين من جهة الخبر والخبر به * ثم قال

ثم القضايا عندهم قسمان * شرطية جملة * والثاني * كلية شخصية والاول اما مسور واما مهمل * والسور كليا وجزئيا يرى * وأربع أقسامه حيث جرى اما بكل أو ببعض أو بلا * شئ وليس بعض أو شبه جلا * وكلاهما موجبة وسالبة فهي اذا الى الثمان آية * والاول الموضوع بالجملة * والآخر المحمول بالسوية *

أقول القضية قسمان شرطية وجملة والاولى يأتي الكلام عليها في المتن والثانية وهي الجملة أي ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والاولى ان كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وان كانت مسورة بان كان السور كالا أو ما في معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وان كان بعضا أو ما في معناه جزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص أن القضايا أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهملة ان كان كليا ولم تسور كالانسان حيوان وكلية بان سورت بالسور الكلي ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئي كبعض الانسان حيوان وكل من هذه الاربعة اما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شئ من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الاقسام ثمانية والاول من كل واحد يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والاول البيت * واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية ما احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الادب في التعبير * ثم قال

(وان على التعليق فيها قد حكم * فانها شرطية وتنقسم * أيضا الى شرطية متصلة ومثلها شرطية منفصلة * جزأهما مقدم وتالي * أما بيان ذات الاتصال ما أوجبت تلازم الجزأين * وذات الانفصال دون مين * ما أوجبت تنافرا بينهما أقسامها ثلاثة فلتعلم * مانع جمع أو خلو أو هما * وهو الحقيقي الاخص فاعلم *

أقول لما تكلم على القضية الجملة أخذتكم على الشرطية لان الاولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل وعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعني أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر باداة شرط أو عناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بان يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملازم لوجود النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أي ذات على التنافر بينهما فان الزوجية في المثال المتقدم منافية للفردية وهي ثلاثة أقسام مانعة جمع وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم في المثال المتقدم مانعة جمع واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع والتالي وان جوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أجزأ مثلا ومانعة خلو وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفها وان جوزت الاجتماع كقولنا زيدا ما في البحر واما أن لا يفرق فان الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بان يكون في نحو مركب ومانعة جمع وخالو وهي ما دلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد اما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فيبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقة لانها أحق باسم

الاتصال ولم بين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمتصلة ولا أسوارها كما فعل في الحلية تقريرا على
المبتدى وذلك في المطولات

(فصل في التناقض)

﴿تناقض خلف القضيتين في * كيف وصدق واحد أمر قني * فان تكن شخصية أو مهملة
فنقضها بالكيف أن تدله * وان تكن محصورة بالسور * فانقض بسورها المذكور
فان تكن موجبة كلية * نقيضها سالبة جزئية
وان تكن سالبة كلية * نقيضها موجبة جزئية﴾

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض في الأصل
ثبوت الشيء وسلبه كزيد ولا زيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب بحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد
ولا زيد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالسكم المعبر عنه عندهم بالكلية
والجزئية ككل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احدهما وتكذب الاخرى
قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم
زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أما في الاختلاف في السكم أيضا مثال التناقض في القضايا
الاربعة على ما ذهب اليه المصنف في الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفي المهمة الانسان حيوان
الانسان ليس بحيوان وفي الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفي الجزئية بعض
الانسان حيوان لاشي من الانسان بحيوان ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهمة في قوة الجزئية
يوافق قول غيره من المختصين ان نقيض المهمة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لاشي من الانسان
بحيوان فتكون المهمة داخلية في المسورة بالسور الجزئي * واعلم ان التناقض لا يتحقق بين القضيتين الا
مع انفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية
فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وان
المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والسكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم

(فصل في العكس المستوي)

﴿العكس قلب جزأي القضية * مع بقاء الصدق والكيفيه * والسكم الا الموجب الكلية
فمعرضها الموجبة الجزئية * والعكس لازم لغير ما وجد * به اجتماع الحستين فاقصد
ومثلها المهمة السلبية * لانها في قوة الجزئية
والعكس في مرتب بالطبع * وليس في مرتب بالوضع﴾

أقول العكس في اللغة التحويل وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس
نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقيد المصنف بالعكس بالمستوى زيادة ايضاح للمبتدى
وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعني أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء
الصدق والكيف والسكم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى
موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية
كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان
وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهمة السلبية لانها في قوتها وبقي الشخصية بتسميها أعني
الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهمة الموجبة بالسكم الموجبة زيد كاتب عكسها
بعض الكاتب زيد والسالبة ان كان محمولا جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمر وعكسه

الكلية موجبة كلية

(قوله وان تكن محصورة)
بالسور الخ) أي سواء
كانت كلية أو جزئية
وسواء كانت موجبة أو
سالبة فدخل في كلامه
جميع القضايا فليتأمل
(قوله * فانقض بسور
سورها المذكور *)
لا يخفى عليك أن سور
الايجاب الكلي ضده
سور السلب الجزئي
وبالعكس وسور
الايجاب الجزئي ضده
سور السلب الكلي
وبالعكس (قوله فان
تكن موجبة الخ)
الفاء اما تفريعية أو
فصيحة مثل عامر
(قوله نقيضها سالبة
جزئية) أي وبالعكس
ففي المصنف اكتفاء
للعلم بذلك مما ذكره
وانما لم يكن نقيض
الموجبة الكلية سالبة
كلية لانه لو كان كذلك
لجاز كذبهما معا
كافي قولك كل حيوان
انسان لاشي من الحيوان
بانسان والنقيضان
لا يكذبان معا كما علم
مما مر (قوله وان
تكن سالبة كلية
نقيضها الخ) أي
وبالعكس ففي كلامه
اكتفاء لما تقدم وانما
لم يكن نقيض السالبة
الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجوري

بذاته فال عوض عن
الضمير على مذهب
المجيز لذلك (قوله قولا
آخرا) أى مغاير الكل
من المقدمتين واعتراض
بان النتيجة لا بد أن
تكون مستركبة من
أجزاء المقدمتين
وحيث فلا تكون

مغايرة لهما وأجيب بان
المراد بمغايرة النتيجة
لها كونها ليست
عين واحدة منهما
لا كون أجزائها غير
أجزائها فإذا قلت مثلا

كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم أنتج
ان كل انسان جسم
وهذه النتيجة مغايرة

للمقدمتين بالمعنى
المذكور فافهم (قوله ثم
القياس الخ) ثم للترتيب
الذكرى وقوله عندهم
أى المناطقة (قوله فنه

ما يدعى بالاقترانى)
يعنى أن من القياس
قسما يسمى بالاقترانى
لاقتران حدوده واتصال

بعضها ببعض من
غير فصل بينهما

بأداة الاستثناء التى هى
لكن وسيأتى قسيم
ذلك فى قوله * ومنه
ما يدعى بالاستثنائى *

الخ (قوله مقدماته)
المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد اه باجورى

عمر وليس يزيدوان كان كليا انعكست الى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لاشئ من الحمار يزيد
والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس
كنفسها نحو لاشئ من الانسان بحجر عكسه لاشئ من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها
نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهمة السالبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة
الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض
الحيوان ليس بانسان والمهمة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس
لا يكون الا فى القضايا ذات الترتيب الطبيعى وهى الجليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب
الوضع فقط وهى الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس فى مرتب البيت * ثم قال

(باب فى القياس)

(ان القياس من قضايا صورا * مستلزما بالذات قولا آخرا * ثم القياس عندهم قسيمان
فنه ما يدعى بالاقترانى * وهو الذى دل على النتيجة * بقوة واختص بالجلية
فان ترد تركيبه فركبا * مقدماته على ما وجبا * ورتب المقدمات وانظرا
صحيحها من فاسد مختبرا * فان لازم المقدمات * بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى * فيجب اندراجها فى الكبرى * وذات حد أصغر صغراهما
وذات حداً كبر كبراهما * وأصغر فذاك ذواندراج * ووسطا يلقى لدى الانتاج)

أقول هذا شروع فى مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شئ على مثال شئ آخر واصطلاحا
لفظ تركيب من قضيتين فاكتر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر والاقل يسمى قياسا بسيطا والثانى يسمى قياسا
مركبا وسيأتى فى كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم
حادث ومثال الثانى النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه
النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر
ما اذا كان القول أحدا للمقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهى كل انسان بشر
هى إحدى المقدمتين وخرج بقولنا لذاته ما اذا كان القول الآخر لالذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمر
وعمر مساو لبكر فالنتيجة وهى زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى
مساوى المساوى لاشئ مساو لذلك الشئ ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقترانى وشرطى والثانى يأتى فى قوله
* ومنه ما يدعى بالاستثنائى * الخ والاول هو ما دل على النتيجة بالقوة أى بالمعنى بان تكون النتيجة مذكورة
فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطى فانه دال على النتيجة بالفعل أى
ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو
حيوان وهذه النتيجة ذكرت فى القياس بمادتها وهىئتها كذا قالوا والذى يظهر أن هذا بحسب الظاهر
لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزءا من الملزوم بل هو مغاير له فافهم وتركب هذا القياس
من الجليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالجلية فخرى على الغالب فان أردت تركيب القياس
الاقترانى فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب كالتغير فى المثال المتقدم
ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أى القضية التى جعلت جزءا لدليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم
تكن جزءا لدليل فلا تسمى مقدمة بان تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد
لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحيحا فصحیح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل
من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى فى الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى

المشتملة على الحد الاصغر الذى هو موضوع النتيجة كالعالم متغير فى المثال المتقدم وبالكبرى المشتملة على الحد الاكبر الذى هو محمول النتيجة كشكل متغير حادث والمتكرر بين الحد الاصغر والاكبر يسمى حداً أوسط وهو الذى يحذف عند اخذ النتيجة كالتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغراخ يستغنى عنه بقوله وما من المقدمات البيت * ثم قال

﴿الشكل عندهؤلاء الناس * يطلق عن قضيتى قياس * من غير أن تعتبر الاسوار اذ ذاك بالضرب له يشار * وللمقدمات أشكال فقط * أربعة بحسب الحد الاوسط جل بصغرى وضعه بكبرى * يدعى بشكل أول يدري * وحله فى الكل ثانياً يعرف ووضعه فى الكل ثالثاً * ورابع الاشكال عكس الاول * وهى على الترتيب فى التكميل فحث عن هذا النظام يعدل * ففاسد النظام أما الاول﴾

أقول هذا فصل ساقط فى بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشئ ومعناه عند المناطقه هيئة قضيتى قياس فمن فى كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أى يطلق على هيئة قضيتى قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث السور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضرورياً وأنواع الشكل أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وان كان محمولا فى القضيتين فهو الثانى كقولنا العالم متغير ولا شئ من القديم يتغير وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وان كان عكس الاول بان كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير * واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم فى الضرب الاول كل (ج ب) وكل (ب ا) مكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصدا للاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وان كان الاوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر الى النية للاقتصار وهذه الاشكال فى السكال على هذا الترتيب فالاول اكملها ويليه الثانى الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهياكل الاربع فنظمه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال فقولنا فيما يأتى والثانى كالمخرج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الايضاح للبتدى ثم ان كل شكل من هذه الاشكال الاربع يتصور فيه ستة عشر ضربا لان لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب اربعة أحوال وكل حالة من حالات الاولى تؤخذ مع اربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه الشروط التى ذكرها المصنف بقوله أما الاول

﴿فشرطه الايجاب فى صفراء * وان ترى كلية كبراء * والثانى ان يختلفا فى الكيف مع كلية الكبرى له شرط وقع * والثالث الايجاب فى صفراهما * وان ترى كلية احدهما ورابع عدم جمع الحستين * الابصورة ففيها تسعين صفراهما موجبة جزئية * كبراهما سالبة كلية﴾

أقول يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان الاول ان تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثانى ان تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتى الاولى فى حالتى الثانية اربعة وهى الضروب المنتجة من هذا الشكل * الضرب الاول موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس * الضرب الثانى كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان يحجر ينتج لا شئ من الانسان يحجر * الضرب الثالث موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض

الشئ مطلقا (قوله يطلق

عن قضيتى قياس) أى

على هيئتهما الخاصة

من اجتماع الصغرى مع

الكبرى باعتبار طرى

المطلوب مع الحد الاوسط

فى كلام المصنف مجاز

لغوى ومجاز بالحذف

واحتز بقوله قضيتى

قياس عن قضيتى غير

قياس كما لو قلت كل

انسان حيوان وكل

فرس صهال فلا تسمى

هيئتهما شكلا (قوله

وللمقدمات) المراد

بالجمع المثنى كما مر وقوله

فقط مقدم من تأخير

لان حقها التأخير عن

قوله اربعة كما لا يخفى

(قوله بحسب الحد

الوسط) أى بالنظر

لاحواله من حمله فى

الصغرى ووضعه فى

الكبرى وحله فيهما

ووضعه فيهما ووضعه

فى الصغرى وحله فى

الكبرى كما يعلم مما بعد

(قوله يدعى بشكل

اول) أى يسمى بذلك

ولا يخفى ما فى ذلك من

التسامح لان ظاهره ان

المسمى بالشكل الاول

المدكور من الجمل

والوضع أن المسمى به

انما هو الهيئة الخاصة

بسبب ذلك وكذا يقال

فيما بعد وقوله ويدري أى بشكل أول ففيه الحذف من الثانى لدلالة الاول اه باجورى

انتاج هذا الشكل
ايجاب مقدمته مع
كلية الصغرى أو
اختلافهما بالكيف
مع كلية احدهما
وبنوا على ذلك أن
النتج من ضروبه
ثمانية وعلميه فالضرب
السادس أن يكون
مركبا من سالبه جزئية
صغرى وموجبة كلية
كبرى نحو بعض
الانسان ليس بجما
وكل ناطق انسان
ونتيجه سالبه جزئية
وهي في المثال المذكور
بعض الجاد ليس بناطق
والضرب السابع أن
يكون مركبا من
موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى
نحو كل انسان حيوان
وبعض الجاد ليس
بالانسان ونتيجه سالبه
جزئية وهي في المثال
المذكور بعض
الحيوان ليس بجما
والضرب الثامن أن
يكون مركبا من
سالبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى
نحو لاشئ من الحيوان
بجما وبعض الانسان
حيوان ونتيجه سالبه
جزئية وهي في المثال

الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس * الضرب الرابع صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر
ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد أنتج هذا الشكل المطلوب الاربعه وبهذا كان أفضل الاشكال
ويشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان الأول أن يختلف المقدمتان في الكيف بأن تكون احدهما موجبة
والاخرى سالبة الثاني أن تكون الكبرى كلية والكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية
وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي
الصغرى أربعه وهي الضروب المنجحة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله الضرب الاول كليتان والكبرى
سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر الضرب الثاني
كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر بالانسان
فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية * الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا
بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحجر بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر * الضرب الرابع سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحجر ينتج بعض الانسان حيوان ينتج بعض الحجر
ليس بالانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كاي في الضربين
الاولين وجزئيا في الآخرين * ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الاول ان تكون الصغرى
موجبة الثاني أن تكون احدي المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى باحوالها
الاربع وان كانت جزئية نتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة ضرب وهي المنتجة
من هذا الشكل (الضرب الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج
بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل
الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الاضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية
(الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان
بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب
السادس) موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة في هذه الاضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم أن هذا الشكل
لا ينتج الا الجزئية موجبة في الثلاثة الاول وسالبة في الثلاثة بعدها * ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط
واحد وهو عدم اجتماع الحستين الا في صورة واحدة والمراد بالحستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الحستين
صادق باربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب
الاول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق
(الضرب الثاني) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج
بعض الحيوان ناطق فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى
موجبة كقولنا لاشئ من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق (الضرب الرابع)
كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بالانسان ينتج بعض الحيوان ليس
بحجر ٢ (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كذا كر المصنف كقولنا بعض
الانسان حيوان ولاشئ من الحجر بالانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة في الضربين

الاولين الايجاب الجزئي وفي الاخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ما تقدم في المطولات * ثم قال (فتنتج لأول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة ورابع بخمسة قد انتجا * وغير ما ذكرته لن ينتجا) أقول هذا نتيجة ما تقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير أن المصنف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة وقد بينتها في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهيل الإحاطة بحفظها وهي هذه

ومنتج من أول الاشكال * أربعة خذها على التوالي * كل فكل منتج كلاوان
يليه لاشئ فلا شئ قن * بعض فكل نتجه بعض وما * بعض فلا ينتج ليس فاعاما
والثان أيضا أربع كل فلا * وعكسه نتجهما لا فاعقلا * بعض فلا وليس كل طما
ليس نتيجة فكل مستفهما * وثالث ست وهي كل فكل * بعض فكل عكسه بعض فكل
كل فلا بعض فلا كل قن * بليس فيهما النتج ليس فافتني * ورابع خمس وهي كل فكل
كل فبعض بعض نتج لا تحل * لا كل لا والعكس ليس بعض لا * ينتج ليس فافهم من وحصل
وقد اقتصرت في بعض الايات على لا من لاشئ وليس من ليس بعض وأشرت للموجبة السلبية بكل
والجزئية ببعض ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الايات وبفهمك الضروب المنتجة من
الاشكال الأربعة تفهم ان ماعداها من الضروب التي تصور في كل شكل عقيم وقد وضعوا ذلك جدولاً في
المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللييب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم
* ثم قال (وتتبع النتيجة الاخس من * تلك المقدمات هكذا كن * وهذه الاشكال بالجلي
مختصة وليس بالشرطي * والحذف في بعض المقدمات * أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي الى ضرورة لما * من دورا وتسلسل قد لزما)

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والسلبية فاذا اشتمل مقدمات القياس على خسة فالنتيجة
نابعة لذلك نخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الاول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة
سالبة كلية وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الاولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية
واجتمع الحستان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الاولى والسلب في الثانية ولذلك كانت النتيجة
سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الاشكال الاربعة خاصة بالقياس الجلي أي ما تركب من القضايا
الجلية ولا تكون في القياس الشرطي أي ما تركب من القضايا الشرطية على ما ذهب اليه المصنف تبعاً لبعض
المناطق والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضاً نحو ان كان هذا انسانا
فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس * ثم انه يصح حذف احدي
المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعالم بالمحذوف فن حذف المقدمة الاولى قولك الناس آخذ للمال
خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ
كبرى لسغري محذوفة وهي النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف
وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم
وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم
وقد تحذف المقدمة والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا الآية اذ التقدير لكنهما
لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لا بد أن تنتهي الى الضرورة بحيث لا يحتاج في
فهم معناها الى تأمل لانها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف
على غيره الخ للزم على ذلك الدور أو التسلسل ان رجعنا للمتوقف عليه الاول أو ذهبنا لا الى نهاية فيتعين

(قوله فتنتج الخ) الفاء
المسيبة لان ما تقدم سبب
لما سيذكره وجلة المنتج
تسعة عشر على ما جرى
عليه المصنف من أن
المنتج من الرابع خسة
وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثان
وعشرون (قوله لاو)
اللام بمعنى من وهو
على تقدير مضاف
والاصل من ضروب
أول (قوله كالثان) أي
في أن المنتجة أربعة
(قوله ثم ثالث) يحتمل
أن ثم للترتيب في الذكر
ويحتمل أنها للترتيب
في الرتبة اهـ باجوري

واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سبذ كره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتراكه على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتراكه على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان الفاظ الاستثنائية على نحو النصف من الفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بان جعلتهما على هيئة الشكل الاول المركب من جملة وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ افاده الماوى في كبريه اه باجوري

أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهى الى ضرورة مثال الاول الاربعه تنقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج ينتج الاربعه زوج ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لتعدد الاله ولو تعدد الاله لفسدت السموات والارض لكن فسادهما منتف فانتهى ما أدى اليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهى الى مقدمة ضرورية وهي لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض * ثم قال

(فصل في الاستثنائي)

(ومنه ما يدعى بالاستثنائي * يعرف بالشرط بلاستثناء * وهو الذي دل على النتيجة

أوضدها بالفعل لا بالقوة * فان يك الشرطي ذا اتصال * أنتج وضع ذلك الوضع التالي

ورفع تال رفع أول ولا * يلزم في عكسهما لما انجلا

أقول الترجمة ساقطة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي المسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتغال القضية الاولى المسماة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتغال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فنه ما يدعى بالاقتراني فيما تقدم كما أشرت اليه هناك وعرفه المصنف بأنه مادل على النتيجة أوضدها بالفعل بان ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيته على ما تقدم فخرج القياس الاقتراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال مادل على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هي تالي الشرطية ومثال مادل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالي وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئا لانه لازم ولا يلزم من ثبوت الم لازم ثبوت الم لازم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لانه لازم ونفي الم لازم لا يقتضي نفي الم لازم بخلافه في الضربين الاولين فان نفي الم لازم الذي هو التالي يقتضي نفي الم لازم الذي هو المقدم وثبوت الم لازم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت الم لازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي الم لازم يقتضي نفي الم لازم وثبوت الم لازم يقتضي ثبوت الم لازم فقول المصنف أنتج وضع ذلك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع والعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فالضروب أربع اثنتان منتجان واثنتان عقيمان * ثم قال

(وان يكن منفصلا فوضع ذا * ينتج رفع ذلك والعكس كذا * وذلك في الاخص ثم ان يكن مانع جمع فبوضع دازكن * رفع لذلك دون عكس واذا * مانع رفع كان فهو عكس ذا

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة اما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الاول فأضربه المنتجة أربع اثنتان من جانب الوضع واثنتان من جانب المانعة الخلو فقط وان كان مركبا من المانعة الجمع فقط فاثنتان من جانب الوضع واثنتان من جانب المانعة الجمع فقط فان كان مركبا من المانعة الجمع والخلو فاثنتان من جانب الوضع واثنتان من جانب المانعة الجمع والخلو فقط وان كان مركبا من المانعة الجمع والخلو فاثنتان من جانب الوضع واثنتان من جانب المانعة الجمع والخلو فقط فان كان مركبا من المانعة الجمع والخلو فاثنتان من جانب الوضع واثنتان من جانب المانعة الجمع والخلو فقط

يكون

يكون هذا الشيء أبيض وأما أن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئاً وأن كان مركباً من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً عكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد أبيض في البحر وأما أن لا يفرق فاستثناء نقيض في البحر منتج لا يفرق واستثناء نقيض لا يفرق منتج أبيض في البحر فتقول لكنه ليس في البحر فلا يفرق ولكنه يفرق فهو في البحر * ثم قال (لواحق القياس)

(ومنه ما يدعونه مركباً * لكونه من حجج قدر كبريا * فركبته ان ترد أن تعلمه
واقبل نتيجة به مقدمه * يلزم من تركيبها بأخرى * نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذي حوى * يكون أو مفصولها كل سوا)

أقول القياس ان تركيب من قضيتين سمي قياساً بسيطاً نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركيب من أكثر من قضيتين سمي قياساً مركباً نحو النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة التباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ما تريد والى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقسى طويت نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى وسمى الاول متصل النتائج لاتصال نتائج بمقدماته بخلاف الثاني * ثم قال

(وان يجرى على كلي استدلال * فذا بالاستقراء عندهم عقل * وعكسه يدعى القياس المنطقي
وهو الذي قدمته فحقق * وحيث جزئي على جزئي حمل * لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل)

أقول المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل * فالاول هو الاستدلال على الكلي بالجزئي كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل بدليل أن الفرس والانسان والجماد مثلاً كذلك * والثاني هو الاستدلال على الجزئي بالكلي عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك باشكاله * والثالث الاستدلال على جزئي بجزئي كالاستدلال على حرمة النيبذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول * ثم قال

(أقسام الحجج)

(وجهة عقلية * أقسام هذى خمسة جليلة

خطابة شعر وبرهان جدل * وخامس سفسطة نلت الامل)

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس كما يأتي في قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع * وعقلي وأقسامه خمسة * اولها البرهان وسيأتي في كلام المصنف * ثانيها الجدول وهو ما تركيب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسامة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحب المقصود منه

(قوله وحجة) مبتدأ
والمسوغ للابتداء بها
قصد الجنس أو التفصيل
وقوله عقلية نسبة للنقل
لاستنادها اليه وان كان
العقل هو المدرك لها
وهي ما كان كل من
مقدمتها أو احدها
من الكتاب أو السنة
أو الاجماع تصريحاً
أو استنباطاً * فان قيل
سيجعل المصنف البرهان
من أقسام العقلية
مع أنه قد يتركب من
مقدمتين كليهما
أو احدهما عقلية أوجب
بأنه لا يلزم من جعل
البرهان من أقسام
العقلية أنه لا يكون
الاعقليات على أنه قد
يقال باختصاص البرهان
عند المناطقة بما
مقدمته عقليتان لانهم
انما يبحثون عن
العقلية أفاده الملو
في كبريه وقوله
عقلية نسبة للعقل
لاستنادها اليه اه
باجوري

بيان على البرهان أو
خبر لمبتدأ محذوف
وشملت المقدمات في
كلامه الضرورية
والنظرية والعقلية
والنقلية على ما تقدم
واعلم ان البرهان قسمان
لمى وانى وذلك لان الحد
الوسط لابد أن يكون
علة للطلوب ذهنا والام
يصح الاستدلال ثم
لا يخلو فاما أن يكون علة
في الخارج أيضا بمعنى
أنه سبب فيه كافي قولك
زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط
محوم ينتج زيد محوم
فان تعفن الاخلاط
بمعنى خروج الطباع
عن الاستقامة علة
لثبوت الحمى في الخارج
كما هو علة له في الذهن
ويسمى البرهان
حينئذ لميالا فادته الملية
التي هي العلة وسميت
بذلك لانه يقال في
السؤال عنها لم واما أن
لا يكون كذلك كافي
قولك زيد محوم وكل
محوم متعفن الاخلاط
ينتج زيد متعفن
الاخلاط فان الحمى
ليست علة لثبوت تعفن
الاخلاط في الخارج بل
الواقع العكس ويسمى
البرهان حينئذ انيالا فادته انية الحكم أي ثبوته وسمى بذلك لانه يقال فيه ان كذا اه باجوري

قهر الخصم واقناع من لا قدرته على فهم البرهان * ثالثها الخطابة وهو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مضمونة
فالاولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز التقيض
نحو هذا لا يخالط الناس وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما
ينفعه دينا وأخرى * رابعها الشعور وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر يا قونة سيالة
والعسل مرة مهوعة أي متقاياة والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها عنه * خامسها
السفسطة وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس
صهال فهذا صهال والغرض منها الايقاع في الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة ومشغبة واستعمالها
حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية وهي أن يشغل المناظر الذي لا فهم له
ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستتر بذلك جهله
وهو كثير في زماننا بل هو الواقع في هذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقن لا يستعمل الا لضرورة له كدفع
كافر معاند كالسم لا يستعمل الا في الامراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجج العقلية بل ذكرها
على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته * ثم قال

(أجلها البرهان ما ألف من * مقدمات باليقين تقتن * من أوليات مشاهدات
محسوسات متواترات * وحدسيات ومحسوسات * فتلك حجة اليقينية)

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية بان يكون اعتقادها جازما مطابقا لثابتا
لا يتغير واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة * الاولى الاوليات أي البديهيات جمع أولى وهو ما حكم فيه
العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل كالسما فوقنا والارض تحتنا * الثانية المشاهدات وتسمى
الوجدانيات وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وألمه
* والثالث المجربات وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرار كقولنا السقمونيا مسهلة والخمر مسكرة * والرابع
المتواترات وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع كعلمانا بغزة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين
يؤمنون تواطؤهم على الكذب * الخامس الحدسيات وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على
تكرار كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظنا قويا * السادس المحسوسات
وهي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكأها في الرأس
خاصة به الاللمس فانه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما
يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينية خمسة ووجه حصر اليقينية في الستة أن المعنى اما أن يستقل العقل
به فهو الاوليات أو لا يحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبات
والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لا يكون له
تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم * ثم قال

(وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت * عقلي أو عادي أو تولد * أو واجب والاول المؤيد)
أقول في افادة النظر الصحيح للنسبة أو بعبارة مذهب * الاول ان النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لا تنفك عنه
بمعنى أن من علم المقدمات امتنع أن لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدماتين كالزوم الرؤى بالمرئى وهو
مذهب امام الحرمين * الثاني أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لان النظر مخلوق لله تعالى والعالم
بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الاشعري * الثالث أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر يجعل
النظر مقدورا للنظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الاصبع وهذا مذهب المعتزلة
البائين له على أصل مذهبهم وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه * الرابع أن النتيجة معاول للنظر وهو علة وهذا

مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لان العلة لا تفارق معاولها والنظر لا يجامع النتيجة لانه ضد العلم فلا يجامعه * ثم قال

(خاتمة)

﴿ وخطأ البرهان حيث وجدنا * في مادة أو صورة فالمبتدأ * في اللفظ كاشتراك أو جعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا * وفي المعاني لالتباس الكاذبه * بذات صدق فافهم مخاطبه كمثل جعل العرضي كاللذاتي * أو ناتج احدى المقدمات * والحكم للجنس بحكم النوع وجعلك القطعي غير القطعي * والثاني كالحروج عن أشكاله * وترك شرط النتج من اكمله ﴾ أقول الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته والاول اما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس فيشبه المراد بغيره كقولك هذه عين أي شمس وكل عين أي تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال اللفظ المبين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد كونه قاطعا مرادف للسيف الذي هو الآلة المعالومة لا بهذا القيد وهو مبين له وأما من جهة المعنى فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الاولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمتين بتغيرها كقولنا هذه ثقلة وكل ثقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل ع-لم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الانسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الامر الوهمي الغير القطعي كالقطعي كقولك في رجل يخطب في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بالفاظ العلم وكل من يتكلم بالفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعة كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جاد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للبتيدي أو يكون فاقد شرط من شروط الانتاج المتقدمة للاشكال الاربعة كأن تكون صغرى الشكل الاول المشترك إيجابها سالبة أو تكون كبراه المشترك كليتها جزئية كقولنا في الاولى لاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لاشئ من الانسان بحجم وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفي الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أي شرط من شروط الاشكال الباقية * ثم قال

﴿ هذا تمام الغرض المقصود * من أمهات المنطق المحمود * قد انتهى بحمد رب الفلق مارمته من فن علم المنطق * نظمه العبد الدليل المفتقر * لرحمة المولى العظيم المقتدر الاخضرى عابد الرحمن * المرتجى من ربه المنان * مغفرة تحيط بالدنوب وتكشف الغطاء عن القلوب * وأن يثبنا بحجته العلى * فانه أكرم من تفضلا ﴾

أقول الامهات جمع أم وأم كل شئ أصله وتقدم مرادفة الاصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المناهضة للشرعية والفلق الصبح ونظمه من النظم وهو الكلام المقفى الموزون قصدا وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلل والخضوع وليس

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا المؤلف ليس غرضالشي آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لان الغرض لا يكون الا مقصودا اه باجورى

للعبد وصف أشرف منها ولهذا أقدم موصوفها على غيره ورحمة الله أحسانه أو إرادة أحسانه فهي من صفات الأفعال على الأول ومن صفات المعاني على الثاني والمرجى المؤمل والمثان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذكوم من الخلق والمغفرة السر ومغنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الران عنها والثواب جزاء العمل والعمل لأجل الثواب غير مذكوم وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيماً له أكل منه وقوله فانه أكرم الخ لعله لقوله المرجى إلى هنا أي إنما أملت منه هذه الأمور لانه أكرم من تفضل بها وأفضل التفضيل ليس على بابيه إذا لكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولاً وطلب الثواب ثانياً من التحلية والتخلية * ثم قال

﴿ وكن أخى للبتي مساحاً * وكن لإصلاح الفساد ناصحاً * وأصلح الفساد بالتأمل وان بديهة فلا تبدل * اذ قيل كم مزيف صحيحاً * لأجل كون فهمه قبيحاً وقل لمن لم ينتصف لمقصدي * العذر حق واجب للبتي * ولبيّ إحدى وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة * لاسيما في عشر القرون * ذي الجهل والفساد والفتون ﴾ أقول طلب المصنف متعظفاً بمن نظري كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه وأن ينصح في إصلاحه وأن يتأمل في ذلك ولا يجعل لان الغالب على المستجمل عدم الإصابة وتزييف الصحيح اقبح فهمه اذ لو كان فهمه حسناً لما استجمل ثم ان المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذر حق للبتي متاً كذا ينبغي أن يلتزم له فانه ابن إحدى وعشرين سنة ومن هذا سنة معذرة مستحسن قبولها خصوصاً وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك * فان قلت قوله وكن لإصلاح الفساد الخ يعني عن قوله وأصلح الفساد فائدة ذكره بعد * قلت انه لا ينبغي عنه لان الأول أمر بإصلاح الفساد والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لامع السرعة ففقد الأول غير مفاد الثاني * ثم قال

﴿ وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز المنظم * من سنة إحدى وأربعين من بعد تسعة من المئين * ثم الصلاة والسلام سرمداً * على رسول الله خير من هدى وآله وصحبه الثقات * السالكين سبل النجاة

ماقطعت شمس النهار أبرجاً * وطلع البدر المنير في الدجى ﴾

أقول أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول محرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ماقطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم في جميع الاوقات كما في قوله فيما تقدم مادام الحجا الخ والابرج جمع برج وهو اسم جزء من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزءاً كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة فتقطع الفلك في ثلثمائة وستين يوماً وهي عدد السنة الشمسية والبدر اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوماً من الشهر العربي والدجى جمع دجية وهي الظلمة * وهذا آخر ما أوردنا كتابته نسأل من وقفنا له أن ينفع به انه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

﴿ تم بحمد الله طبع هذا الشرح * ويلي شرح العلامة الاخضري ﴾

(قوله * وكان في أوائل المحرم * أي في الازمنة التي هي أوائل المحرم وإنما سمي الشهر المعروف بالمحرم لتحريم القتال فيه في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شيء إلى شيء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي أجزأه مستعملن ست مرات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم واللام يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فلي تأمل وليراجع (قوله * من سنة إحدى وأربعين * أي حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من المحرم وقوله إحدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سنئ إحدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول بإثبات بدل السكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكره اه باجوري